الاثنين ٩ تشرين الثاني ٢٠٢٥ م ٤ صفحة

المستشار كمال الدين الصافي يدشن وحدة الحاسوب في مبنى المحكمة

وحدة الحاسوب الجديدة تحد

□ أمنا ١٩٣٤ / الاستشارة الأولى في الجمعة الماضي

في ٥ ذو الحجة ١٤٤٦ هـ الموافق ٣ يونيو ٢٠٢٥ م، دشن المستشار كمال الدين الصافي رئيس الجهاز القضائي بالمدينة الشمالية الوحدة الحاسوبية الجديدة في مبنى المحكمة الابتدائية بمدينة الرمال، وسط حضور عدد من القضاة والمحامين وموظفي الجهاز القضائي. وتهدف الوحدة إلى تخزين الأحكام والسجلات القضائية بصورة رقمية وتسهيل البحث عنها لاحقا، في خطوة يقول القائمون عليها إنها تقلص الوقت الذي يستغرقه الموظف في البحث عن ملف واحد من ساعات إلى دقائق معدودة.

وقال المستشار كمال الدين الصافي في كلمته إن الجهاز القضائي يواجه تراكما في الملفات الورقية يصعب معه الحفاظ عليها من التلف والضياع، وإن الوحدة الجديدة ستكون نواة لمشروع أوسع يشمل جميع المحاكم الابتدائية في المدينة بحلول نهاية العام المقبل. وأضاف أن الجهاز رصد في العام الماضي ما يزيد على ٧٥٦٠ ملفا تعرض للتلف بسبب الرطوبة في مخازن الأرشيف، وأن هذا الرقم كان سببا مباشرا في تأجيل عشرات الجلسات.

من جهته، أوضح رئيس الوحدة المهندس عادل النجار أن الفريق العامل بدأ رقمنة الملفات منذ شهر يناير الماضي، وأن العمل شارف على الانتهاء من ٦٢ ألف ملف من أصل ٨٤ ألفا. وبين أن الفريق يستخدم برنامجا مفتوح المصدر لفهرسة الملفات وتصنيفها حسب نوع القضية والتاريخ والأطراف، وأن النسخة الاحتياطية من البيانات تحفظ في خادم مستقل خارج مبنى المحكمة لضمان عدم فقدانها في حال وقوع أي طارئ.

وأشار النجار إلى أن الوحدة ستفتح أبوابها للمحامين والباحثين القانونيين بعد الانتهاء من المرحلة التجريبية في الشهر المقبل، على أن يكون الاطلاع على الملفات بطلب رسمي يقدم إلى قلم المحكمة وبرسم قدره ٥٠ دينارا للطلب الواحد. وقال إن الرسوم لا تهدف إلى الربح وإنما إلى تغطية تكاليف الصيانة والتبريد وأجور الموظفين، وإن الإعفاء سيكون متاحا لطلبات الجهات الحكومية والأيتام والمعسرين.

وعلى الصعيد القضائي، أكد المستشار كمال الدين الصافي أن الجهاز يعتزم إطلاق دورة تدريبية للقضاة والموظفين في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، وأن الدورة الأولى ستعقد في الثامن من الشهر الجاري بمشاركة ٤٠ متدربا. وأضاف أن التعاون مع الجامعة الوطنية للعلوم القانونية سيتواصل في هذا المجال، وأن الجامعة ستوفر مدربين وخبراء في تأمين الشبكات وحفظ الأدلة الرقمية.

وتأتي هذه الخطوات في وقت تشهد فيه المحاكم ضغطا متزايدا على أعمالها، إذ بلغ عدد القضايا المسجلة في العام الماضي ١٢ ألف قضية، بزيادة قدرها ٩ بالمئة عن العام الذي سبقه. ويأمل المحامون أن تسهم الوحدة في تقليص مدة النظر في القضايا، وأن تكون بداية لمرحلة أوسع من التحديث في مرفق القضاء الذي ظل يعمل لسنوات طويلة بالأوراق والأختام فقط.

أمين عام جامعة الينابيع يدعو إلى إنشاء صندوق للبحث العلمي بتمويل ذاتي

الأمين العام: الجامعة تنفق سنويا ٤٢ مليون دينار على البحث العلمي وتريد أن تكون ممولا لنفسها

□ أمنا ١٩٣٤ / الاستشارة الأولى في الجمعة الماضي

دعا الأمين العام لجامعة الينابيع الأستاذ عبد الرحمن الشريف إلى إنشاء صندوق للبحث العلمي يمول ذاتيا من أرباح الجامعة وعائدات براءات الاختراع، وقال إن الجامعة تنفق سنويا ٤٢ مليون دينار على البحث العلمي وتريد أن تكون ممولا لنفسها بدلا من الاعتماد الكامل على الموازنة العامة. جاء ذلك في كلمة ألقاها أمس في حفل افتتاح العام الجامعي بمدرج الفارابي، وسط حضور رئيس الجامعة الدكتور فيصل العبادي وعدد من العمداء والطلبة.

وقال الشريف إن الصندوق سيبدأ برأسمال أولي قدره ٢٠ مليون دينار، وإن مجلس الأمناء سيضم خمسة أعضاء من خارج الجامعة بينهم رجلان من القطاع الخاص وامرأة واحدة من الخريجين. وأضاف أن الصندوق سيمول مشاريع الأساتذة والطلبة على أساس تنافسي، وأن الأولوية ستعطى للمشاريع التي تحل مشكلات محلية أو تنتج براءات اختراع قابلة للتسويق.

وأوضح الشريف أن الجامعة تدرس أيضا إنشاء شركة تابعة لها تدير المختبرات والمزارع التجريبية مقابل رسوم تجارية، على أن تعود أرباح الشركة إلى الصندوق بعد سداد الرواتب والصيانة. وقال إن هذا النموذج طبق في جامعات أخرى بنسب نجاح متفاوتة، وإن الجامعة لا تريد أن تكون شركة بقدر ما تريد أن تكون مصدرا للمعرفة يدر دخلا على أبحاثه.

من جهته، قال عميد كلية الهندسة الدكتور سامر الخطيب إن كلفة المختبر الواحد تصل إلى ٣٥٠ ألف دينار سنويا، وإن الكلية تضطر إلى تأجيل شراء أجهزة جديدة بسبب ضيق الموازنة. وأضاف أن ٦٠ بالمئة من طلبات براءات الاختراع التي قدمت من الكلية العام الماضي تعلقت بأجهزة قياس منخفضة التكلفة، وأن الفريق يعمل على تحويل بعضها إلى منتجات تجارية خلال سنتين.

في المقابل، أبدى عدد من الطلبة تحفظهم على الفكرة، إذ قال الطالب يوسف الحلبي إن الطلاب يدفعون رسوما مرتفعة أصلا وإن من حقهم أن يروا أثر أبحاثهم في مختبرات الجامعة قبل أن يطلب منهم تمويلها. وأجاب الشريف بأن الصندوق سيخصص جزءا من عائداته لمنح طلابية تغطي رسوم المشاريع، وأن الباب سيفتح أمام الطلبة لعرض أفكارهم على لجنة التحكيم.

مجلس الأمن الدولي يمدد ولاية بعثة المراقبين في وادي الصفصاف ستة أشهر

البعثة تضم ٢١٤ مراقبا من ١٤ دولة وتراقب وقف إطلاق النار بين الجيش والفصائل المسلحة

□ أمنا ١٩٣٤ / الاستشارة الأولى في الجمعة الماضي

قرر مجلس الأمن الدولي في جلسة عقدها مساء الخميس بتوقيت نيويورك تمديد ولاية بعثة المراقبين الدوليين في وادي الصفصاف ستة أشهر إضافية، على أن تنتهي الولاية الجديدة في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٦ ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وصوت لصالح القرار ١٣ عضوا، وامتنعت روسيا والصين عن التصويت، في تكرار لموقف البلدين من التجديدات السابقة. وتضم البعثة حاليا ٢١٤ مراقبا من ١٤ دولة، مهمتها مراقبة وقف إطلاق النار بين الجيش والفصائل المسلحة في المنطقة الممتدة من بلدة تل الحمائم إلى قرية عين الدفلى.

وقال المتحدث باسم البعثة العقيد ماريو فرنانديز إن الفرق الجوالة سجلت خلال الأسبوعين الماضيين ٤٧ خرقا لوقف النار، معظمها اشتباكات متقطعة بالأسلحة الخفيفة وزراعة عبوات ناسفة على الطرق الفرعية. وأضاف أن ثلاثة من هذه الخروقات وقعت قرب مدرسة ابتدائية في قرية المرج الأحمر، وأن البعثة طلبت من الطرفين سحب مقاتليهما مسافة ٥ كيلومترات عن المدرسة، وهو ما استجاب له الجيش الوطني دون الفصائل.

في المقابل، أكد ممثل الفصائل المسلحة أبو عمار الشامي أن مقاتليه ملتزمون بالهدنة ما دام الجيش لم يبدأ هجوما جديدا، واتهم البعثة بأنها تتجاهل القصف المدفعي الذي استهدف أطراف بلدة كفر الزيتون ليلة الأحد. وقال الشامي إن ٣ مدنيين قتلوا في القصف، وإن البعثة لم تذكر الحادثة في تقريرها الأخير، الأمر الذي يقوض الثقة بحيادها بين الطرفين.

من جهته، أعرب المندوب الروسي فلاديمير كوستين عن أسفه لتمديد ولاية البعثة بصيغتها الحالية، قائلا إن المجلس يكرر أخطاء سابقة عندما يمدد مهمة لا تملك صلاحية حماية المدنيين. وقال إن موسكو تقترح نقل بعض صلاحيات البعثة إلى قوة إقليمية تابعة لمنظمة الأمن الجماعي لدول الشمال، وإن هذا الاقتراح سيطرح للتصويت في الجلسة المقبلة في ٢٢ حزيران.

وفي العاصمة، رحبت وزيرة الخارجية سلمى الكرمي بالقرار، وقالت إن وجود مراقبين دوليين يمنع تكرار سيناريو ٢٠١٩ عندما انسحب المراقبون فجأة قبل اندلاع القتال. وأضافت أن الحكومة تدرس طلبا رسميا لتوسيع مهمة البعثة لتشمل مراقبة الحدود مع الإقليم الشرقي، وأن الطلب سيقدم في أيلول إذا لم تتحسن الأوضاع الميدانية.

مجلس الأمن الدولي يمدد ولاية بعثة المراقبين في وادي الصفصاف ستة أشهر

مجلس الأمن الدولي يمدد ولاية بعثة المراقبين في وادي الصفصاف ستة أشهر إضافية، على أن تنتهي الولاية الجديدة في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٦ ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وصوت لصالح القرار ١٣ عضوا، وامتنعت روسيا والصين عن التصويت، في تكرار لموقف البلدين من التجديدات السابقة. وتضم البعثة حاليا ٢١٤ مراقبا من ١٤ دولة، مهمتها مراقبة وقف إطلاق النار بين الجيش والفصائل المسلحة في المنطقة الممتدة من بلدة تل الحمائم إلى قرية عين الدفلى.

وقال المتحدث باسم البعثة العقيد ماريو فرنانديز إن الفرق الجوالة سجلت خلال الأسبوعين الماضيين ٤٧ خرقا لوقف النار، معظمها اشتباكات متقطعة بالأسلحة الخفيفة وزراعة عبوات ناسفة على الطرق الفرعية. وأضاف أن ثلاثة من هذه الخروقات وقعت قرب مدرسة ابتدائية في قرية المرج الأحمر، وأن البعثة طلبت من الطرفين سحب مقاتليهما مسافة ٥ كيلومترات عن المدرسة، وهو ما استجاب له الجيش الوطني دون الفصائل.

في المقابل، أكد ممثل الفصائل المسلحة أبو عمار الشامي أن مقاتليه ملتزمون بالهدنة ما دام الجيش لم يبدأ هجوما جديدا، واتهم البعثة بأنها تتجاهل القصف المدفعي الذي استهدف أطراف بلدة كفر الزيتون ليلة الأحد. وقال الشامي إن ٣ مدنيين قتلوا في القصف، وإن البعثة لم تذكر الحادثة في تقريرها الأخير، الأمر الذي يقوض الثقة بحيادها بين الطرفين.

من جهته، أعرب المندوب الروسي فلاديمير كوستين عن أسفه لتمديد ولاية البعثة بصيغتها الحالية، قائلا إن المجلس يكرر أخطاء سابقة عندما يمدد مهمة لا تملك صلاحية حماية المدنيين. وقال إن موسكو تقترح نقل بعض صلاحيات البعثة إلى قوة إقليمية تابعة لمنظمة الأمن الجماعي لدول الشمال، وإن هذا الاقتراح سيطرح للتصويت في الجلسة المقبلة في ٢٢ حزيران.

وفي العاصمة، رحبت وزيرة الخارجية سلمى الكرمي بالقرار، وقالت إن وجود مراقبين دوليين يمنع تكرار سيناريو ٢٠١٩ عندما انسحب المراقبون فجأة قبل اندلاع القتال. وأضافت أن الحكومة تدرس طلبا رسميا لتوسيع مهمة البعثة لتشمل مراقبة الحدود مع الإقليم الشرقي، وأن الطلب سيقدم في أيلول إذا لم تتحسن الأوضاع الميدانية.

المستشار كمال الدين الصافي يدشن وحدة الحاسوب في مبنى المحكمة

وحدة الحاسوب الجديدة تحد

□ أمنا ١٩٣٤ / الاستشارة الأولى في الجمعة الماضي

في ٥ ذو الحجة ١٤٤٦ هـ الموافق ٣ يونيو ٢٠٢٥ م، دشن المستشار كمال الدين الصافي رئيس الجهاز القضائي بالمدينة الشمالية الوحدة الحاسوبية الجديدة في مبنى المحكمة الابتدائية بمدينة الرمال، وسط حضور عدد من القضاة والمحامين وموظفي الجهاز القضائي. وتهدف الوحدة إلى تخزين الأحكام والسجلات القضائية بصورة رقمية وتسهيل البحث عنها لاحقا، في خطوة يقول القائمون عليها إنها تقلص الوقت الذي يستغرقه الموظف في البحث عن ملف واحد من ساعات إلى دقائق معدودة.

وقال المستشار كمال الدين الصافي في كلمته إن الجهاز القضائي يواجه تراكما في الملفات الورقية يصعب معه الحفاظ عليها من التلف والضياع، وإن الوحدة الجديدة ستكون نواة لمشروع أوسع يشمل جميع المحاكم الابتدائية في المدينة بحلول نهاية العام المقبل. وأضاف أن الجهاز رصد في العام الماضي ما يزيد على ٧٥٦٠ ملفا تعرض للتلف بسبب الرطوبة في مخازن الأرشيف، وأن هذا الرقم كان سببا مباشرا في تأجيل عشرات الجلسات.

من جهته، أوضح رئيس الوحدة المهندس عادل النجار أن الفريق العامل بدأ رقمنة الملفات منذ شهر يناير الماضي، وأن العمل شارف على الانتهاء من ٦٢ ألف ملف من أصل ٨٤ ألفا. وبين أن الفريق يستخدم برنامجا مفتوح المصدر لفهرسة الملفات وتصنيفها حسب نوع القضية والتاريخ والأطراف، وأن النسخة الاحتياطية من البيانات تحفظ في خادم مستقل خارج مبنى المحكمة لضمان عدم فقدانها في حال وقوع أي طارئ.

وأشار النجار إلى أن الوحدة ستفتح أبوابها للمحامين والباحثين القانونيين بعد الانتهاء من المرحلة التجريبية في الشهر المقبل، على أن يكون الاطلاع على الملفات بطلب رسمي يقدم إلى قلم المحكمة وبرسم قدره ٥٠ دينارا للطلب الواحد. وقال إن الرسوم لا تهدف إلى الربح وإنما إلى تغطية تكاليف الصيانة والتبريد وأجور الموظفين، وإن الإعفاء سيكون متاحا لطلبات الجهات الحكومية والأيتام والمعسرين.

وعلى الصعيد القضائي، أكد المستشار كمال الدين الصافي أن الجهاز يعتزم إطلاق دورة تدريبية للقضاة والموظفين في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، وأن الدورة الأولى ستعقد في الثامن من الشهر الجاري بمشاركة ٤٠ متدربا. وأضاف أن التعاون مع الجامعة الوطنية للعلوم القانونية سيتواصل في هذا المجال، وأن الجامعة ستوفر مدربين وخبراء في تأمين الشبكات وحفظ الأدلة الرقمية.

وتأتي هذه الخطوات في وقت تشهد فيه المحاكم ضغطا متزايدا على أعمالها، إذ بلغ عدد القضايا المسجلة في العام الماضي ١٢ ألف قضية، بزيادة قدرها ٩ بالمئة عن العام الذي سبقه. ويأمل المحامون أن تسهم الوحدة في تقليص مدة النظر في القضايا، وأن تكون بداية لمرحلة أوسع من التحديث في مرفق القضاء الذي ظل يعمل لسنوات طويلة بالأوراق والأختام فقط